مجتمع

السويد: محاكمة رجلين أشعلا النار في المصحف

قال ممثلو الادعاء في السويد، الأربعاء، إنه ستجري محاكمة رجلين من أصول عربية أشعلا النار في نسخ من المصحف في العام الماضي، وأثارت غضباً في العالم الإسلامي، ومخاوف من شنّ هجمات انتقامية. وذكر الادعاء العام السويدي في بيان أن الرجلين ارتكبا «جرائم التحريض على جماعة عرقية أو وطنية» في أربع وقائع منفصلة عندما أحرقا نسخاً من المصحف عند مسجد وفي أماكن عامة أخرى. ورفعت أجهزة الأمن السويدية مستوى التأهب تحسباً لوقوع أعمال إرهابية بعد وقائع الحرق تلك، وحظرتها الدنمارك المجاورة. (رويترز)

البابا: رفض مساعدة المهاجرين خطيئة كبيرة

قال بابا الفاتيكان فرنسيس إن هناك من يصدون المهاجرين بشكل ممنهج وطرق مختلفة، معتبراً ذلك «خطيئة كبيرة» إذا كان مقصوداً. وأكد البابا، الأربعاء، أن «البحر المتوسط الذي كان في السابق مكاناً للتواصل بين الشعوب والحضارات، تحول إلى مقبرة. يمكننا أن نتفق على شيء واحد، وهو أنه لا ينبغي للمهاجرين أن يكونوا في تلك البحار والصحاري»، ولفت إلى ضرورة «توسيع طرق الوصول الآمنة للمهاجرين، وتسهيل اللجوء للفارين من الحروب والعنف والاضطهاد والكوارث، وتوحيد جهود مكافحة الاتجار بالبشر». (الأناضول)

أزمات المياه تتصاعد عالمياً

أظهر تقرير نشره برنامج الأمم المتحدة للبيئة، أمس الأربعاء، أن أزمة المياه العذبة آخذة في التصاعد عالمياً، وأن تلك البلدان التي تضم أكثر من نصف عدد سكان الأرض لا تملك البيانات الكافية لإرشاد قرارات الإدارة المتعلقة بمكافحة الجفاف والفيضانات وتأثيرات الصرف الصحي والجريان السطحي الزراعي. وأشار التقرير إلى أنه «يصعب تحديد حجم الأزمة بسبب نقص البيانات في بلدان تضم 3,7 مليارات نسمة، إذ يساهم النصف الأفقر من العالم بأقل من 3% من البيانات العالمية حول نوعية المياه». ويوضح تحليل تطوّر النظم الإيكولوجية المائية للمياه العذبة الحاجة إلى البيانات، فخلال الفترة بين 2015 و2019، في 61% من البلدان، كان ثمة نوع واحد على الأقل من الأنظمة البيئية للمياه العذبة في حالة تدهور، بما يشمل الأنهار والبحيرات وطبقات المياه الجوفية، وتراجعت هذه النسبة إلى 31% خلال الفترة من 2017 إلى 2021، بحسب التقرير. وأشار التقرير الأممي إلى أنه «في نصف البلدان، يُسجل انخفاض في تدفق الأنهار، وفي المياه السطحية، وزيادة في التلوث، وسوء لإدارة المياه، خصوصاً في بلدان أفريقيا ووسط آسيا وجنوب شرقها». ويوصي معدو التقرير بتطوير برامج مراقبة تمولها الحكومات على مدى فترة طويلة من الزمن، والاستعانة بالسكان لجمع البيانات، وكذلك ببيانات المراقبة عبر الأقمار الاصطناعية للمساعدة في سد فجوة البيانات.

(فرانس برس)

في الكونغو الديمقراطية (مارك رينديرز / Getty)

جمعيات إسلامية تواجه اليمين البريطاني

لندن ـ **كاتيا يوسف**

في 12 أغسطس/ آب الجاري، أعلنت منظمة الإغاثة الإسلامية في بريطانيا أن شركاءها المحليين الصغار في أنحاء المملكة اضطروا إلى اتخاذ تدابير وقائية جديدة بسبب انتشار أعمال الشغب التي قادتها جماعات اليمين المتطرف. ويوضح عبدالله المأمون، مدير برامج منظمة الإغاثة الاسلامية في المملكة المتحدة، لـ«العربي الجديد»، أن المنظمة تعمل عن كثب مع شركائها الاستراتيجيين في أنحاء بريطانيا لتقديم الدعم اللازم للجمعيات المتضررة. ويلفت إلى أن هذه الأوضاع أثرت بشكل كبير على الصحة العقلية للعديد من العاملين والمتطوعين، ما دفع المنظمة إلى تقديم موارد وخدمات دعم نفسي عبر منصاتها الإلكترونية.

ويقول: «في العادة يجب أن يحضر الموظفون إلى المكتب في أيام محددة من الأسبوع، لكننا قررنا بعد أعمال الشغب أن نجعل العمل من المنزل اختيارياً لأن بعض الموظفين يخشون من التنقل والسفر في الأماكن العامة».

ويشير إلى أنّ «النساء في المناطق المتضررة كنّ الأكثر عرضة للخطر، خاصة المحجبات. ويبدو واضحاً أن هناك حاجة لإجراء محادثات جدية حول الأسباب الجذرية للتوتر وتصاعد كراهية الإسلام والعنصرية، وندعو إلى توفير مزيد من التمويل والدعم في المناطق التي حصلت فيها أعمال شغب، ووضع استراتيجية طويلة المدى لدعم هذا المجتمع».

يُبدي مدير الشؤون الخارجية في مؤسسة دعم الضحايا الخيرية، ليكس مايز، لـ«العربي الجديد»، شعوره بالخوف من أعمال العنف وكراهية الإسلام التي شهدتها المملكة المتحدة في الأسابيع القليلة الماضية. ويصف أعمال الشغب والهجمات العنصرية على الأفراد والمجتمعات، بأنها مروعة وغير مقبولة على الإطلاق. ويقول: «تعرض أفراد في مجتمعنا لأذى جسدي ونفسي ربما ليس في شكل مباشر، لكنهم عاشوا في خوف وقلق من مواصلة حياتهم اليومية. لا يجب أن يعيش أحد في حالة من الإذلال النفسي والجسدي الناجم عن جرائم الكراهية. نقف بحزم ضد الكراهية والتمييز، وندعم بكل فخر المتضررين».

في السياق، يقول الرئيس التنفيذي لمنتدى المنظمات الخيرية الإسلامية، فادي عيتاني، لـ«العربي الجديد»: «أثّر الوضع الحالي في شكل عميق على الجمعيات الخيرية والمجتمعات الإسلامية، ما دفع العديد منها إلى التحوّل إلى العمل عن بُعد لضمان سلامة موظفيها». ويؤكّد أنّ بعض الجمعيات الخيرية اضطرت إلى إغلاق محلاتها خوفاً من استهدافها، بينما ألغت أخرى فعاليات، ما يضع المزيد من الضغط على هذا القطاع التطوعي، ويجعله يحتاج إلى دعم من الحكومة المحلية والمركزية لمواصلة تقديم الخدمات الحيوية للمجتمعات الضعيفة». ويرى عيتاني أنه «سيجري الحكم على قدرة الحكومة على التعامل مع القضايا الأساسية التي أدت إلى هذه المشاهد المروعة، فجذور أعمال الشغب تمتد إلى مشاكل نظامية ظلّت من دون رادع فترة طويلة جداً، وشملت سنوات من السياسات المثيرة للانقسام، والتي أججت نيران الحروب الثقافية والجهل المحيط بالإسلاموفوبيا، والفشل في معالجتها. وفاقم كل ذلك تدابير التقشف التي وسّعت الحرمان». ويؤكّد الحاجة إلى إجراءات عاجلة لحماية المسلمين البريطانيين وغيرهم من المجتمعات الضعيفة في المملكة المتحدة. ويتطلب ذلك «الاعتراف رسمياً بكراهية الإسلام وتعريفها، وفتح تحقيق في كيفية السماح للمعلومات المضللة بالانتشار والتحريض على الكراهية إلى هذا الحدّ، رغم إدخال قانون السلامة على الإنترنت. ويجب أن تتخذ الحكومة إجراءات فورية لمعالجة التفاوتات الاقتصادية المتزايدة، والافتقار إلى الحراك الاجتماعي والاقتصادي ضمن فئات سكانية معينة».

في المقابل يقول ألفريد فيرني من مكتب الإعلام في وزارة الداخلية البريطانية، إنّ «الوزارة تعاملت بشكل كثيف مع هذه القضايا خلال الأسابيع الأخيرة، وأعلنت في 4 أغسطس الجاري تدابير أمنية جديدة تهدف إلى تعزيز حماية المساجد». ويوضح بيان وزارة الداخلية أن خطة الاستجابة السريعة تتضمن توفير أفراد أمن إضافيين للمساجد التي تواجه مخاطر العنف، علماً أنّ هذه الخطة تشكل جزءاً من خطة أوسع للأمن الوقائي، حيث جرى تخصيص 29,4 مليون جنيه إسترليني هذا العام لتمويل أمن المساجد والمدارس الدينية الإسلامية. حيث جرى تخصيص 29,4 مليون جنيه إسترليني هذا العام لتمويل أمن المساجد والمدارس الدينية الإسلامية.

إرشادات الحماية

أطلقت جمعيات إسلامية بريطانية دليلين حول الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها، تضمنا إرشادات حول اتخاذ تدابير الحماية والتواصل مع الشرطة من أجل الحصول على دعم، وتعمل تلك الجمعيات حالياً على بناء القدرات على الصمود، وتواصل رفع مستوى الوعي حول كراهية الإسلام وتفشي خطاب العنصرية.

تحقيق

انعكست حالة الانهيار والتدمير التي يعيشها قطاع البلديات في غزة على حياة السكان، فالحركة صعبة مع تدمير الطرق، وتنتشر الأمراض والأوبئة بفعل تراكم القمامة وتدمير شبكات المياه والصرف الصحي

انهيار بلديات غزة

توقف شامل للخدمات الحياتية الأساسية

لا تمتلك بلديات غزة القدرة على تقديم الخدمات (عبد الرحيم الخطيب/ الأناضول)

يوسف ابو وطفة

اضطر الفلسطيني محمد الحواجري لإنشاء «حفرة امتصاصية» بغرض تصريف مياه الصرف الصحي من منزله المدمر جزئياً بعد أن دمر قصف جيش الاحتلال الإسرائيلي جميع مرافق البنية التحية في قطاع غزة، بما فيها تلك القائمة تحت الأرض كشبكات مياه الشرب والصرف الصحي، فضلاً عن مناطق تجميع مياه الأمطار.

يقول الحواجري لـ«العربي الجديد»، إن «فكرة الحفرة الامتصاصية كانت الوسيلة الوحيدة لإنهاء الأزمة بعد أنّ دُمرت شبكة الصرف الصحي الحكومية، وباتت المياه العادمة تطفو على سطح الأرض أمام المنزل، ما يؤدي لانبعاث روائح كريهة، وانتشار الحشرات التي تهدد بتفشي الأمراض. آثار العدوان الإسرائيلي انعكست على جميع مظاهر الحياة اليومية التي اعتاد عليها السكان قبل بدء الحرب الحالية، وهي الأطول والأقسى على سكان القطاع». ويتابع: «غياب طواقم البلديات للشهر الحادي عشر على التوالي عن تقديم الخدمات الأساسية انعكس بوضوح على تكدس أكوام من النفايات في كل مكان، في ظل عدم وجود أماكن لتصريفها، فجميع الأماكن الفارغة مكتظة بالنازحين، أو يصعب الوصول إليها بسبب تهديدات الاحتلال، ما يؤدي إلى تراكمها في الشوارع والمحاور المختلفة بكميات غير معهودة». ومنذ بداية الحرب على القطاع، يعمد الاحتلال إلى تدمير مرافق البنية التحتية في جميع المناطق، ويكرر قصف آبار المياه الجوفية ومحطات الصرف الصحي، كما انقطع التيار الكهربائي بشكل تام في أنحاء القطاع، ما أنعكس بالسلب على الخدمات التي تقدمها المؤسسات الرسمية المحلية للمواطنين، والذين بات معظمهم نازحين يعلؤون الطرقات والشوارع والمئات من مراكز الإيواء.

وتضج شوارع وأزقة القطاع المدمرة كلياً أو جزئياً بأطنان من أنواع النفايات المختلفة، وكميات ضخمة من ركام المنازل والمباني المدمرة، عدا عن تسرب مياه الصرف الصحي إلى كثير من الطرق، واختلاطها بالمياه الجوفية في بعض المناطق، إضافة إلى الدمار الواسع في شبكة الطرق، والتي لا يمكن إعادة تأهيلها أو رصفها في ظل استمرار العدوان، ما أعاد جميع مناطق غزة عقوداً إلى الوراء، ولا تستطيع البلديات أن تقوم بنقل كميات النفايات إلى المناطق التي كانت مخصصة لتكديسها قبل العدوان، وغالبيتها تتواجد في المناطق الشرقية من القطاع، وكلها مناطق يمنع الاحتلال الوصول إليها على اعتبار أنها «مناطق عمليات عسكرية» منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023. ولجأت البلديات في بعض الأحيان إلى تخصيص مناطق جديدة داخل المدن أو الأحياء المدمرة لتكون بمثابة مكبات جديدة للنفايات، لكن تراكمها بعشرات الآلاف من الأطنان بات يفوق قدرة تلك الأماكن على الاستيعاب، وسط غياب أي حلول لإنهاء الأزمة، وانتظار انتهاء الحرب لبدء العمل على إيجاد حلول. يقوم الفلسطيني يحيى شبير بتجميع النفايات في إحدى المناطق القريبة من المنطقة السكنية التي يتواجد بها في وسط مدينة خانيونس جنوبي القطاع، بعد أن توقف عمل طواقم البلدية قبل عدة أشهر نتيجة التدمير الكبير الذي تعرضت له مقارها وآلياتها. يقول شبير لـ«العربي الجديد»، إن «عمل الطواقم الفنية في البلديات لم يعد كما كان في السابق نتيجة الحرب، وعدم وجود طرق آمنة أو معبدة لتيسير الحركة، عدا عن تكرار عمليات النزوح المتواصلة التي تؤدي إلى تكدس النفايات. أقوم مثل غيري من السكان بتجميع النفايات بمبادرة شخصية في عدة مناطق بعيدة عن المساكن، في محاولة للتخفيف من حدة انبعاث الروائح الكريهة، إضافة إلى الخشية من انتشار الحشرات التي باتت متواجدة بوتيرة غير مسبوقة مقارنة مع أوضاع ما قبل الحرب».

ويوضح أنّ «غياب العمل اليومي المعتاد لأطقم البلديات له تداعيات كارثية على حياة جميع السكان، إذ يؤدي إلى زيادة نسب التلوث، وانتشار الأمراض في صفوف السكان والنازحين، خصوصاً ما يتعلق بشبكات الصرف الصحي والمياه المطلوبة للاستهلاك اليومي. نخشى من مصير مجهول مع انتهاء فصل الصيف وحلول فصل الشتاء، إذ يُخشى غرق مناطق عدة في القطاع بكميات كبيرة من مياه الأمطار المختلطة بمياه الصرف الصحي». وخلال الفترة الأخيرة، حاولت بعض البلديات القيام بقدر من الإصلاحات البسيطة على صعيد شبكات الصرف الصحي، لكن استكمال الإصلاحات غاية في الصعوبة والتعقيد في ظل غياب المواد والمستلزمات اللازمة للصيانة الناتج من حالة الحرب والحصار المشدد المفروض على القطاع. وتعمل البلديات بواقع لا يقل صعوبة عن القطاعات الأخرى المدمرة في القطاع، رغم الأعباء الكبيرة المفروضة عليها وغياب الدعم الرسمي لها، وهي تُدير حالياً «لجان طوارئ» مؤقتة في ظل الاستهداف الإسرائيلي المتكرر للعاملين، والانهيار الكامل للقطاع الحكومي. في السياق، يقول رئيس بلدية جباليا شمالي القطاع، مازن النجار لـ«العربي الجديد»: «واقع بلديات الشمال صعب للغاية، إذ تم تدمير أكثر من مليون ونصف المليون متر مربع من الطرق، إضافة إلى تدمير 35 بئر مياه وخمس مضخات صرف صحي رئيسية».

ويوضح النجار: «قام جيش الاحتلال بتدمير 77 آلية خاصة بالبلدية، من بينها آليات جمع النفايات، إضافة إلى تدمير محطة تحلية المياه الرئيسية التي تخدم شمالي القطاع ومدينة غزة، وتدمير 57 مولد كهرباء كانت تستخدم في تشغيل الآبار والمضخات، وقد تراكمت نحو 60 ألف طن من النفايات في الشوارع، في الوقت الذي جرى فيه تدمير كامل قطاع النقل والمواصلات، وكل هذا يلقي بظلاله القاتمة على الواقع المعيشي للسكان، ويجعلنا نخشى من حلول فصل الشتاء». يتابع: «هناك انهيار شامل في المنظومة المائية يتمثل في تعطل معظم شبكات الضخ الخاصة بمياه الصرف الصحي، إضافة إلى تعطل محطات تحلية المياه، ما يحرم الأهالي من وصول مياه الشرب. نحتاج إلى مشاريع عاجلة للتعامل مع مياه الصرف الصحي وتحلية المياه، وإصلاح الشبكات بشكل عاجل، لا سيما وأن الاحتلال دمر المنظومة البيئية تماماً، ما يؤدي إلى تفشي العديد من الأمراض، مثل التهاب الكبد الوبائي، وهناك تحذيرات خطيرة من تفشي شلل الأطفال، وعدد من أمراض الطفح الجلدي والنزلات المعوية».

أما بلدية مدينة غزة، وهي كبرى بلديات القطاع، فتعرضت خلال الأيام الأخيرة لسلسلة من الاستهدافات للعاملين فيها، ما أدى إلى استشهاد سبعة موظفين، إضافة إلى استهداف مقدراتها المادية لمنعها من تقديم الحد الأدنى من الخدمات للمواطنين. يقول المتحدث باسم بلدية غزة، عاصم النبيه لـ«العربي الجديد»: «واقع البلديات غاية في الصعوبة منذ بداية العدوان نظراً لاستهداف البنية التحتية والمرافق، وقد طاول القصف آبار المياه ومحطات الصرف الصحي ومقار البلديات وآلياتها. تعرضنا لدمار غير مسبوق في المقدرات انعكس بوضوح على تقديم الخدمات، ويوجد حالياً ما يزيد عن 150 ألف طن نفايات متكدسة في أحياء مدينة غزة وحدها». ويشير النبيه إلى أن «تكدس هذه النفايات يؤدي إلى انتشار روائح كريهة، وتكاثر القوارض والحشرات، فضلاً عن انتشار واسع للأمراض. الدمار في مدينة غزة يتجاوز 75% من آبار المياه، والدمار الحاصل في شبكات المياه يقدر بعشرات آلاف المترات، ومعظم المعدات الحيوية مدمرة أو متضررة بنسبة تصل إلى أكثر من 80%، ونحتاج إلى إدخال المعدات اللازمة في أسرع وقت ممكن، وتوفير الوقود اللازم لتشغيلها حتى تتمكن البلديات من تقديم الحد الأدنى من الخدمات، وبالتالي مكافحة انتشار الأمراض والأوبئة الناجمة عن ذلك. لو استمر العدوان حتى حلول فصل الشتاء، فإن ذلك سيفاقم بشكل كبير الأعباء على البلديات، ويضيف المزيد من الأعباء بالتبعية على السكان والنازحين».

> غياب عمل أطقم البلديات يخلف تداعيات كارثية على حياة السكان

> تتكدس آلاف الأطنان من النفايات والركام في شوارع قطاع غزة

150,000
الكمية المقدرة بالطن للنفايات المتكدسة في أحياء مدينة غزة، في ظل انهيار خدمات البلديات.

ليبيا: ارتفاع معدلات الجرائم مع تدفق المهاجرين

يربط مسؤولون في ليبيا بين ارتفاع نسبة الجريمة وتدفق المهاجرين السريين إلى البلاد، مطالبين المجتمع الدولي بالتدخل لإيجاد حلول

طرابلس ـ **اسامة علي**

يستمرّ تدفق آلاف المهاجرين السريين إلى ليبيا عبر حدودها المفتوحة، في وقت يحذّر مواطنون ومسؤولون من مغبّة ارتفاع معدلات الجريمة. وكان وزير الداخلية المكلف بحكومة الوحدة في ليبيا عماد الطرابلسي، أكد أن استمرار التدفق غير المسبوق للمهاجرين سبّب تزايد الجريمة بشتى أنواعها، معلناً تدفق نحو 120 ألف مهاجر إلى ليبيا على بلاده من جنوب الصحراء سنوياً، عدا عن الموجودين في ليبيا الذين يفوق عددهم أكثر من 3 ملايين مهاجر، وهؤلاء يشكلون عبئاً كبيراً على البلاد.

وجاءت تصريحات الطرابلسي ضمن كلمته في «منتدى الهجرة عبر المتوسط» الذي نظمته حكومة الوحدة الوطنية بطرابلس منتصف يوليو/ تموز الماضي، بمشاركة عدد من رؤساء دول أفريقية وأوروبية وممثليها لمناقشة حلول لظاهرة الهجرة السرية التي تعانيها ليبيا، ضمن عدد من الدول الإقليمية. ويبدو أن هذه التصريحات على علاقة بما تعلنه السلطات القضائية في البلاد من تنفيذ أحكام بحق عدد من المهاجرين السريين المتورطين في الجريمة.

وأعلنت السلطات الأمنية والقضائية في البلاد أكثر من عشر جرائم خلال الشهرين الماضيين، سجلت في العديد من المناطق والمدن الليبية. ومطلع يونيو/ حزيران الماضي، أعلنت محكمة جنايات مصراتة حكم بالسجن لمدة أربع سنوات بحق مهاجر متورط في تهريب المحروقات إلى خارج البلاد. وفي الثامن من الشهر نفسه، ألقت مديرية أمن بنغازي القبض على مهاجر آخر يتاجر بالمخدرات وحبوب الهلوسة من داخل محل للمواد الغذائية حيث يعمل في المدينة، وأعقبها إعلان فرع جهاز البحث الجنائي بالكفرة، أقصى جنوب شرق البلاد، القبض على مهاجر سرق سيارة في المدينة.

وفي الأول من يوليو/ تموز الماضي، ضبطت وحدة الصيدليات والعيادات الخاصة والمختبرات الطبية بجهاز الحرس البلدي في بنغازي، مهاجراً يمارس مهنة الصيدلة من دون الحصول على ترخيص أو إذن من السلطات المختصة. وفي الثامن من الشهر نفسه، اعتقلت سلطات مديرية أمن بنغازي مهاجراً جراء تحرشه بأطفال أثناء تبضعهم من محل مواد غذائية حيث يعمل. وفي منتصف يوليو أيضاً، ألقت مديرية أمن بنغازي القبض على مهاجرة خطفت طفلاً من أسرة مهاجرة بهدف ابتزاز ذويه لدفع مبلغ مالي. كما أعلن ضبط مهاجرين آخرين يمارسون الدجل والشعوذة، منهم مهاجر باكستاني ألقي القبض عليه في مدينة سرت، وسط شمال البلاد، وفي حوزته متعلقات بممارسة الشعوذة والدجل، تزامناً مع إلقاء القبض على مهاجر آخر يمارس الشعوذة في تاجوراء، شرقي طرابلس. ويرى الأكاديمي والأستاذ في علم الجريمة أبو بكر الكوشلي، أن المجتمع الدولي لا يأبه لتداعيات تدفق المهاجرين في ليبيا على البلاد، لافتاً إلى أن المواطنين يعانون مخاوف جراء ارتفاع نسبة الجريمة بسبب استمرار تدفق المهاجرين الذين تمنعهم دول أخرى من الوصول إلى أراضيها وتعيدهم إلى ليبيا. ويحذر الكوشلي، في حديث لـ«العربي الجديد»، من تكدس أعداد المهاجرين لسببين: الأول تدفقهم المستمر إلى البلاد، والثاني إرجاع بعض قاصدي الدول الأوروبية إلى ليبيا»، محذراً من «انفجار الوضع وخروجه عن السيطرة مع مرور الوقت». ويشير إلى حدوث العديد من الصدامات بين المهاجرين أنفسهم وتدخل سلطات الأمن. ويرى الكوشلي أن من قبض عليهم بتهم عدة، كالسرقة والاتجار بالمخدرات والشعوذة، «لا يكشف عن حقيقة الوضع، والسبب في عدم الوقوف على حقيقة الوضع هو ضعف السلطات الأمنية وعدم قدرتها على السيطرة. على سبيل المثال، لا شك في أن المهاجرين يتولون التنسيق مع تجار البشر، كما أن وصولهم إلى الأراضي الليبية بطريقة غير قانونية هو في حد ذاته جريمة». ويطالب حكومتا البلاد بتكثيف الإعلان حول الجرائم التي يتورط فيها المهاجرون، وحجم المعاناة التي تواجهها البلاد إزاء تفشي الجريمة على يد المهاجرين، للفت أنظار الدول وفرض حقيقة أوضاع المهاجرين في البلاد أمام الرأي العام». ويشير إلى أن تصريحات الطرابلسي «مهمة لكنها عامة وغير مفصلة. ومن الضروري أن تزداد الإعلانات بشكل رسمي عن أنواع الجريمة وحجمها وخطرها على المواطن الليبي» مشيراً إلى «أهمية التنبيه من المخاطر الصحية التي تهدد الليبيين بسبب الأمراض المتفشية بين المهاجرين». وفي نهاية يوليو الماضي، أعلن جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية - فرع بنغازي، القبض على ألفين و17 مهاجراً سرياً منذ الأول من يوليو الماضي، كاشفاً النقاب عن إصابة أكثر من 145 مهاجراً من المعتقلين بفيروس التهاب الكبد الوبائي، إلى جانب وجود أعداد أخرى مصابة بفيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز).

وصول مهاجرين الى ليبيا (سيمون بوساسيو/ Getty)

قبيك الهجير من ليبيا إلى بلادهم (محمود تركية/ فرانس برس)

عشرات حالات التسمم في سورية بسبب تلوّث المياه

تؤكد تقارير مسرّبة وأخرى تنشرها مستشفيات في سورية عن حالات تسمم أن العديد من الإصابات ناتجة من تلوّث المياه والأغذية المرتبط بالتلوّث البيئي واستخدام مياه آسنة في الري

لا تستوفي بعض شبكات المياه شروط السلامة العامة (فرانس برس)

دمشق ـ **ليث ابي نادر**

تتحدث وسائل الإعلام السورية يومياً عن عشرات حالات التسمم التي تصل إلى مستشفيات عامة وخاصة في مناطق سيطرة النظام، رغم التكتم حول الأعداد الحقيقية للمصابين، في مقابل تسريب أطباء ومسعفين أخباراً تكشف وصول أعداد كبيرة يومياً من المصابين بالتسمم من مختلف الأعمار وفي معظم المناطق. وكشف الطبيب عبد الرحمن سامي من مستشفى «المجتهد» بالعاصمة دمشق في تصريحات صحافية، أن «العدد اليومي للمراجعين يبلغ 80، والأسباب الأكثر شيوعاً هي المياه الملوّثة». وفي 6 آب/ أغسطس الجاري، وثّقت هيئة الصحة في مدينة الرقة وصول عشرات حالات التسمم إلى المستشفيات. وتحدث طبيب عن أن مستشفيات المدينة استقبلت نحو 200 حالة تسمم خلال عشرة أيام نتجت معظمها من تناول أطعمة جاهزة ووجبات سريعة تتضمن مايونيز، إضافة إلى تلوّث مياه الشرب.

وأثار ذلك تساؤلات عن عدد السوريين الذين يتناولون الوجبات الجاهزة يومياً التي تتضمن صلصلة المايونيز التي تسبّب هذا الكم من إصابات التسمم. واتّهم كثيرون السلطات بإخفاء الأسباب الحقيقية خلف حالات التسمم، والتقصير في معالجتها، وفي مقدمها تلوّث مياه الشرب في معظم المناطق. وفي 15 أيلول/ سبتمبر 2023، وصل إلى مستشفيات درعا مصابون بمرض التهاب الكبد الوبائي في منطقة حوض اليرموك. وعزت مديرية الصحة حينها سبب ارتفاع عدد الإصابات إلى تلوّث مياه الشرب، وأكدت أنها تعمل لحل المشكلة عبر تعقيم المياه قبل أن تصل إلى الأهالي، في إطار إجراء احترازي، باعتبار أنها تعجز عن إصلاح السبب الرئيسي للمشكلة والمتمثل في تلوّث مياه الشرب نتيجة تلف شبكات المياه بعدما انتهى عمرها الافتراضي، أيام نتجت معظمها من تناول أطعمة

> تلف شبكات المياه يؤدي إلى اختلاط مياه الشرب بالصرف الصحي

> شبكات المياه انتهى عمرها الافتراضي في معظم المدن والبلدات

وأيضاً السبب المرتبط باختلاط مياه الشرب بالمياه الآسنة في الآبار والأودية نتيجة الإهمال الذي رافق الظروف الأمنية وتدني الإمكانيات المادية خلال السنوات الماضية. وأيد هذه الأسباب مدير البيئة في السويداء، رفعت خضر، والذي حذّر في نهاية يونيو/ حزيران الماضي من خطر التلوّث، وطالب بضرورة العمل للحدّ من الخطر الذي يطاول المياه السطحية في السدود والأودية والمياه الجوفية للآبار والينابيع في إطار معالجة الأسباب الرئيسية للتلوّث، وأهمها المياه الصرف الصحي.

واعتبر خضر أن «المشكلة الرئيسية تكمن في الخطأ الاستراتيجي الذي ارتكب خلال تشييد شبكات الصرف الصحي في أحياء المدينة والبلدات والقرى والتجمعات السكانية قبل تنفيذ محطات المعالجة واستثمارها، ما حوّل المواقع النهائية لهذه الخطوط إلى مصبات للمياه الآسنة.

وفي ريف دمشق وعدد من أحياء العاصمة، تعاني شبكات المياه من خلل كبير يؤدي في كثير من الأحيان إلى اختلاط مياه الشرب بالصرف الصحي نتيجة تلف الشبكات. وتنفذ مؤسسة المياه والصرف الصحي إصلاحات آنية من دون حل أساس المشكلة. يقول المهندس عماد الشامي لـ«العربي الجديد»: «أكبر المخاطر التي تهدد المجتمع السوري حالياً هي تلوّث المياه والبيئة عموماً. وأي مراقب للمشاريع الزراعية في ريف دمشق ومعظم أرياف المحافظات السورية سيكتشف بسهولة أن أكثر من 50% من الأراضي الزراعية تروى من مياه آسنة. أما المصدر الآخر للتلوّث فهو اختلاط المياه العذبة بآبار وشبكات ري نتيجة تلف الشبكات بعد انتهاء عمرها الافتراضي في معظم المدن والبلدات القديمة. والشبكات التي لم تتلف أو تُخرّب بفعل الإنسان تضررت نتيجة قدمها وتأثرها بالبيئة المحيطة».

ويقول أحد العاملين في مؤسسة مياه عين الفيجة بدمشق لـ«العربي الجديد» إن الفساد في مؤسسات الدولة الخدماتية أوجد مخاطر التلوّث، فمعظم مشاريع الإصلاح تمنح لمتعهدين وفق اتفاقيات خاصة وشروط لا تستوفي السلامة العامة للمواطنين ومتطلبات إصلاح شبكات المياه. وإلى جانب الإهمال المتعمد منذ سنوات لشبكات الصرف الصحي، يتعدى المزارعون عليها لري الأراضي، ما يؤدي إلى اختلاط تجمعات المياه الآسنة بتلك العذبة في ظل إهمال شبكات توزيع المياه». ونقلت مصادر إعلامية موالية للنظام في مايو/ أيار الماضي خبر تسمم أكثر من 60 شخصاً جراء تلوّث مياه الشرب في حي الوادي بمدينة التل في ريف دمشق. وذكرت أن السبب هو تداخل خط للصرف الصحي تعرض لكسر مع مياه الشرب، لكن مسؤولاً صحياً نفى ذلك، وقال إن ما حصل تسمم غذائي.

وأكد الطبيب زيد أبو علي لـ«العربي الجديد» تسجيل إصابات بأمراض وبائية في محافظات عدة من بينها حلب وحمص وطرطوس، وعزا الأسباب إلى تلوّث المياه الناتج عن كون الشبكات قديمة، مضيفاً: «نشهد في سورية أمراضاً مزمنة نتيجة التلوّث تظهر في الدم والتنفس والسكتات القلبية خاصة. برأيي الشخصي أن السبب الأول هو تلوّث مياه الشرب».